اتحاد المغرب العربي

الامانة العامة

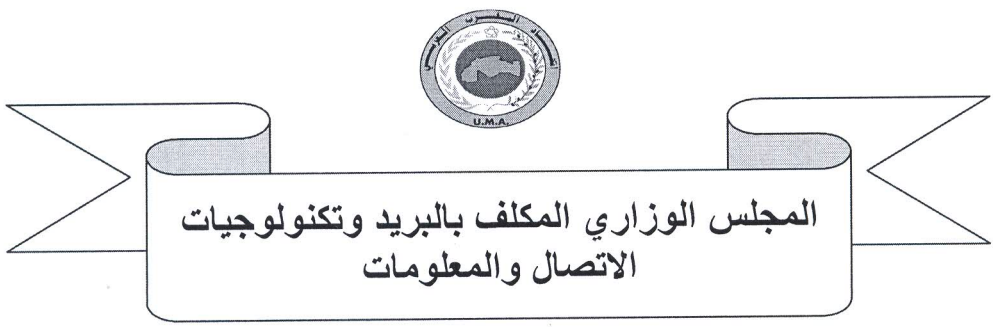

محضر الاجتماع الثاني

لخبراء بلدان المغرب العربي

حول التوافقية وقابلية التشغيل البيني

في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

(الأمانة العامة، 14- 2016/12/15)

محضر الاجتماع الثاني

لخبراء بلدان المغرب العربي حول التوافقية وقابلية التشغيل البيني

في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

(الأمانة العامة، 14- 2016/12/15)

بدعوة من الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي وبالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات (UIT) انعقد بمقرها بالرباط الاجتماع الثاني لخبراء بلدان المغرب العربي حول التوافقية وقابلية التشغيل البيني في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يومي 14-2016/12/15، برئاسة ممثل دولة ليبيا وبمشاركة خبراء عن تونس، الجزائر، المغرب وليبيا إضافة إلى ممثل عن المكتب الاقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات **(قائمة المشاركين: مرفق رقم01).**

وفي بداية الاجتماع، **ألقى معالي السيد الطيب البكوش، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي** كلمة افتتاحية تضمّنت الشكر للحضور على تلبيتهم الدعوة وأبرز من خلالها الأهمية البالغة التي أصبح قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال يحتلها في الحياة الاقتصادية، العلمية، التربوية والثقافية للأمم، حاثّا ممثلي الدول المغاربية على بذل الجهد الكافي من أجل بلوغ نتائج إيجابية تسمح بإعطاء دفع قوي للتعاون المغاربي في هذا المجال.

من جهته أوضح **المهندس صلاح الدين معرّف**، ممثل المكتب الاقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات بأن هذا اللقاء يندرج ضمن برنامج العمل الذي بدأه الاتحاد الدولي للاتصالات على المستوى الدولي والذي يرتكز على أربعة أسس، تخص تطوير المعايير ومطابقة تجهيزات الاتصالات لتلك المعايير، وقابلية التشغيل البيني لمختلف منتجات المصنّعين، وتقديم المساعدة من خلال تدريب الأخصائيين في هذا الميدان والمساهمة في ابرام اتفاقيات الاعتراف المتبادل.

كما تطرق **السيد فرج عبد الحميد أبو شاح**، ممثل دولة ليبيا إلى أهمية المواضيع المطروحة للبحث والاعتماد مبرزا الدور الذي يمكن أن يلعبه موضوع التوافقية وقابلية التشغيل البيني في حماية الاقتصاديات المغاربية وحماية صحة وحياة المستهلك المغاربي.

ناقش المشاركون مشروع جدول الأعمال المقترح من قبل الأمانة العامة واعتمد في شكله التالي:

أولا- نشاط الاتحاد الدولي للاتصالات بخصوص التوافقية وقابلية التشغيل البيني:

- برنامج Pillars رقم 1 و2
- برنامج Pillars رقم 3 و4

ثانيا- مراجعة الانشطة السابقة:

1- مراجعة محضر الاجتماع الأول لفريق العمل
2- تقييم ما تم في مجال التوافقية وقابلية التشغيل البيني

ثالثا- المخابر المختصة في المراقبة وعملية التصديق والاعتماد:

- وضعية المخابر في المغرب العربي ومستقبل تطويرها
- مراجعة وبحث السبل الكفيلة بتحقيق تجانس العمليات المتعلقة بالتصديق والاعتماد

رابعا- مشروع الاتفاقية المغاربية للاعتراف المتبادل:

خامسا- مشروع برنامج العمل المغاربي المشترك للفترة القادمة:

سادسا- مستجدات:

أولا- نشاط الاتحاد الدولي للاتصالات بخصوص التوافقية وقابلية التشغيل البيني:

في معرض تناوله للبرامج (Pillars) الأربعة، تطرّق المهندس صلاح الدين معرّف بصفة موجزة إلى أهم الأهداف والمبادئ التي ترتكز حولها هذه البرامج المتعلقة بتقييم وتسهيل تنفيذ وإدارة اتفاقيات الاعتراف المتبادل، إنشاء المختبرات المتخصصة، انجاز دراسات الجدوى الخاصة بمراكز اختيار المطابقة وفي الأخير وضع أنظمة التوافقية والتشغيل البيني.

كما أشار المهندس صلاح الدين معرّف إلى أن سياسة الاتحاد الدولي للاتصالات المطبقة حاليا، ترمي بالأساس إلى نشر ثقافة المواصفات والمعايير واحترام هذه المعايير من جهة ومساعدة البلدان على تدريب الاخصائيين من أجل الدفاع على مصالحهم ووضع التشريعات اللازمة في هذا الميدان وبناء القدرات وإنشاء المخابر من جهة اخرى.

وقد تلى هذا العرض مناقشة مستفيضة حول أربعة مسائل جوهرية وهي:

- اقتراح وضع معايير واضحة في هذا المجال مع العمل على تشجيع أكبر عدد من البلدان في العالم لاعتمادها؛
- التعريف بالمعايير المعتمدة دوليا في مجال التوافقية وقابلية التشغيل البيني وتنظيم المعارض المتخصصة لإبراز التقنيات المبتكرة والمستعملة في هذا المجال؛

- تنمية القدرات والكفاءات التقنية وتوفير التسهيلات الضرورية لتدعيم التعاون بين الدول في هذا المجال؛
- تقديم المساعدة للدول لإنشاء المخابر المختصة و حماية السوق والمستهلك.

ثانيا- مراجعة الانشطة السابقة:

1- مراجعة محضر الاجتماع الأول لفريق العمل:

قدّم ممثل الأمانة العامة للاتحاد خلاصة للمحاور التي تضمنها المحضر الموقع خلال الاجتماع الأول. ويتضح من خلال المناقشات بين المشاركين بهذا الخصوص ،أن المقترحات المقدمة سابقا تستدعي اجراءات تمهيدية لتجسيدها على أرض الواقع.

وقد اقترح المشاركون انتهاج أسلوب تدريجي لتحقيق تعاون مغاربي مشترك في هذا المجال.

2- تقييم ما تم في مجال التوافقية وقابلية التشغيل البيني:

في معرض تناوله لهذا الجانب، أشار ممثل الأمانة العامة إلى أنّ مشروع اتفاقية الإعتراف المتبادل الذي اقترح من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات للاعتماد يتطلب عمل تمهيدي إضافي.

وقد اتفق المشاركون على ضرورة اتخاذ العديد من الإجراءات المشتركة في مجال التوافقية وقابلية التشغيل البيني التي من شأنها أن تهيئ الارضية في المستقبل لإبرام اتفاقية مغاربية للاعتراف المتبادل في هذا المجال.

ثالثا- المخابر المختصة في المراقبة وعملية التصديق والاعتماد:

1- وضعية المخابر في المغرب العربي ومستقبل تطويرها:

قدّم السيد كريم الوكيل من تونس ملخصا حول الدراسة التي أنجزها الاتحاد الدولي للاتصالات في شهر جوان 2014 حول التوافقية وقابلية التشغيل البيني وابرز وضعية الإطار القانوني والتنظيمي لهذا القطاع بالإضافة إلى وضعية المخابر المتخصصة الموجودة في المنطقة.

وبعد المناقشات حول هذه المسائل، أوصى المشاركون بتحيين هذه الدراسة لتعكس التطورات المسجلة في هذا المجال خلال الثلاث السنوات الموالية للدراسة.

2- مراجعة وبحث السبل الكفيلة بتحقيق تجانس العمليات المتعلقة بالتصديق والاعتماد:

تناول المشاركون هذه المواضيع باهتمام كبير بالنظر إلى بعض الاختلافات في القوانين والإجراءات الخاصة بهذه العمليات. وقد تم الاتفاق على بذل مزيد من الجهد لتحقيق التجانس وتوحيد وتطوير هذه الاجراءات.

رابعا- مشروع الاتفاقية المغاربية للاعتراف المتبادل:

يتضح من خلال تبادل الآراء حول هذا المشروع، المقترح من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات، أنه يحضى مبدئيا على موافقة البلدان الأعضاء وقد اقترح المشاركون في هذا الاجتماع اعتماد برنامج عمل مغاربي مشترك لمراجعة التعديلات على المنظومات الوطنية الحالية المتعلقة بالتوافقية وقابلية التشغيل البيني.

وسيساهم هذا العمل مستقبلا في اعتماد اتفاقية مغاربية في المجال أسوة بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

خامسا- مشروع برنامج العمل المغاربي المشترك للفترة القادمة:

بالنظر لأهمية المسائل التي طرحت خلال هذا الاجتماع، ارتأى المشاركون وضع مشروع برنامج عمل مغاربي للفترة القادمة من أجل رفعها إلى المجلس الوزاري المكلف بالبريد وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات في دورته المرتقبة نهاية مارس 2017 للاعتماد, والتي ترتكز على المحاور التالية :

- تحيين الدراسة المنجزة من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات في جوان 2014 حول التوافقية وقابلية التشغيل البيني في البلدان المغاربية وذلك وفقا للعناصر المرجعية التي سيتم إعدادها من قبل الخبراء المغاربيين بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات واتحاد المغرب العربي (في اطار الإعلان المشترك الموقع بين الاتحاد المغرب العربي والمكتب الاقليمي العربي

لاتحاد الدولي للاتصالات في سنة 2015، ستقوم الامانة العامة بمسعى لدى الاتحاد الدولي للاتصالات للمساعدة في توظيف خبير لإنجاز هذه المهمة وتنظيم ورشة عمل لتقديم نتائج والتوصيات).

- يوصي المشاركون أن تقوم الدول الاعضاء بإدخال المتطلبات الاساسية ضمن الإطار القانوني والتنظيمي الوطني المتعلق باختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني التي تعتمد على القياسات الاساسية التالية :
  - الملاءمة الكهرومغناطيسية
  - السلامة الكهربائية
  - الصحة
  - الاستعمال الامثل للطيف الترددي
  - قابلية التشغيل البيني

- تحديد ودراسة الاجراءات المتعلقة بإصدار شهادات المطابقة والاعتماد المستخدمة في كل بلد عضو في اتحاد المغرب العربي واقتراح نموذج موحّد؛
- تحديد قائمة المعايير التقنية الخاصة بكل بلد مغاربي، المتعلقة بالتوافقية وقابلية التشغيل البيني من أجل وضع قائمة تشمل المعايير الموحدة القابلة للتطبيق في الفضاء المغاربي؛

- اقتراح مخطط موحد لمراقبة السوق للسماح بتنفيذ برنامج العمل المشار إليه أعلاه.

كما يوصي المشاركون بإنشاء فريق عمل تحت إشراف اتحاد المغرب العربي وبالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات، يتكون من ممثلين (02) عن كل بلد عضو(الوزارة المكلفة بالاتصالات والهيئة الفنية) **(مرفق رقم 02).**

سادسا- مستجدات:

تمت مناقشة امكانية انضمام الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي إلى عضوية الاتحاد الدولي للاتصالات بجنيف من طرف ممثلي الدول المشاركة في هذا الاجتماع وذلك على غرار منظمات إقليمية عبر العالم من أجل الاستفادة من البرامج المعدّة من قبل الاتحاد.

على صعيد آخر، رحّب المشاركون بدعوة الجزائر لاستضافة الاجتماع الثالث لخبراء بلدان المغرب العربي حول التوافقية وقابلية التشغيل البيني في مجال الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات.

وفي الختام، أشاد المشاركون بالروح الأخوية والإيجابية التي سادت أشغال هذا الاجتماع وأعربوا عن شكرهم الجزيل لمعالي الأمين العام لتفضله بالإشراف على الافتتاح الرسمي لهذا الاجتماع وعن تقديرهم للأمانة العامة للاتحاد والمكتب العربي الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات على المجهودات التي بذلت من أجل ضمان نجاح هذا الاجتماع.

حرر بمقر الامانة العامة بالرباط في 2016/12/15 م.

دولة ليبيا

فرج عبد الحميد أبو شاح

الجمهورية التونسية

كريم الوكيل

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مرزاق العيشاوي

المملكة المغربية

نوار بلعيد

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

.....

اتحاد المغرب العربي
الأمانة العامة

(مرفق رقم01)

قائمة المشاركين

في الاجتماع الثاني لخبراء بلدان المغرب العربي

حول التوافقية وقابلية التشغيل البيني

في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

(الأمانة العامة، 14-2016/12/15)

دولة ليبيا:

السيد فرج عبد الحميد أبوشاح: الملحق الثقافي بالسفارة الليبية بالرباط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

السيد مرزاق العيشاوي: مدير فرعي بوزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال

الجمهوريـــة التونسيـــة:

السيد كريم الوكيل: مدير بمركز الدراسات والبحوث والاتصالات / وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي

المملكة المغربية:

السيد نوار بلعيد : رئيس مصلحة شؤون الاتصالات بمديرية الاقتصاد الرقمي / وزارة الصناعة والتجارة و الاستثمار والاقتصاد الرقمي

السيد ابراهيم كريم : مهندس بمديرية الاقتصاد الرقمي / وزارة الصناعة والتجارة و الاستثمار والاقتصاد الرقمي

السيدة سعاد رحالي : مهندسة عامة بمديرية أنظمة المعلومات / وزارة التجهيز و النقل واللوجستيك

السيد ابراهيم خضري: رئيس قسم الرخص و الموافقات / الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

السيد شكري نوفل : رئيس مصلحة / الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

السيد ياسين أبري : مسؤول عن عمليات مراقبة السوق بمديرية الجودة ومراقبة السوق / وزارة الصناعة والتجارة و الاستثمار والاقتصاد الرقمي

السيد علي ابن الصديق: إطار إداري في الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

الاتحاد الدولي للاتصالات:

السيد صلاح الدين معرف: مستشار أول للدول العربية / الاتحاد الدولي للاتصالات

الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي:

السيد الطيب البكوش : الأمين العام لاتحاد المغرب العربي

السيد لطفي سبوعي : مدير/إدارة البنية الأساسية

السيد فوزي عقل : رئيس قسم / إدارة البنية الأساسية

السيد حسان البوطي : خبير/ إدارة البنية الأساسية

السيدة إلهام الهمّادي : موظفة إدارية /إدارة البنية الأساسية

(مرفق رقم: 02)

Plan d'actions

- Mettre à jour l'étude élaborée par l'UIT en 2014 portant sur " ÉTUDE D'ÉVALUATION DANS LES PAYS DU MAGHREB sur l'état de régimes de Conformité et interopérabilité " selon les termes de références qui seront définies ultérieurement par les experts Maghrébins en collaboration avec l'UIT et l'UMA ;
- Recommander aux états membres de l'UMA d'inclure *les Exigences Essentielles* dans leurs cadres juridiques et réglementaires portant sur la conformité des produits radioélectriques à savoir :
    - Compatibilité électromagnétique CEM
    - Sécurité électrique
    - Santé
    - Usage efficace de spectre
    - Interopérabilité
- Identifier et examiner les procédures d'homologations/agréments dans chacun des pays de l'UMA et proposer un modèle harmonisé.
- Définir les exigences pour la reconnaissance des laboratoires désignés/notifiés pour la conformité et le contrôle du marché au niveau Maghrébin.
- Identifier la liste des normes techniques propres à chaque pays du Maghreb relatives au domaine de la conformité afin d'établir une liste de normes harmonisées applicables dans l'espace Maghrébin.
- Proposer un schéma commun pour le contrôle du marché.

Pour permettre la mise en œuvre de ce plan d'actions, les participants recommandent la création d'un groupe de travail sous l'égide de l'UMA, constitué de deux membres par pays (Ministère en charge des Télécommunication et Régulateur/Instance technique).